**جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان-**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية**

**قسم العلوم السياسية**

**سلسلة محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس علوم سياسية**

**من إعداد:**

**د. مريم زكري**

**السنة الجامعية**

**2020-2021**

**مقدمة**

ترتبط التطورات الاقتصادية بغيرها من التطورات الأخرى و ذلك بحكم ان الفكر الاقتصادي يشكل جزءا من الفكر الإنساني الذي يكون نتاج زمان و مكان محددين .

و هكذا، فإن تحليل المجتمع أو تناول الظروف الخاصة بدولة يوجب علينا التطرق الى التحليل او الفكر الاقتصادي، و هذا الأخير يتناول ظروف و أحوال البلاد السياسية عامة و الاقتصادية خاصة .

و بطبيعة الحال فإن التحليل الاقتصادي همه هو البحث في كيفية إثراء الدولة بإتباعه للتحليل التطبيقي و العلمي معا حيث تطرق في ذلك الى دراسة مجموعة من الظواهر الاقتصادية لغرض المعرفة و التوصل الى حلول تغني الاقتصاد كعلم لا يمكن عزله عن الواقع و لا عن العلوم الأخرى حيث توصلت النتائج العلمية الى مجموعة من الظواهر منها الايجابية و السلبية و تميزت بوجود عوائق أبرزها مشكلة الاقتصادية و التي واجهت حتى اكبر دول العالم و اكبر القوات الاقتصادية. هذا ما دفعنا الى إقامة البحث التالي و الذي يتمركز حول المشكلة الاقتصادية و هذا بهدف إيجاد حلول مثالية لها و التوسع أكثر في مفهومها و ذلك بإتباع المنهج الاستدلالي ذلك نتيجة مجموعة من التساؤلات التي اجبر العقل البشري على طرحها .

**المحور الأول: المشكلة الاقتصادية .**

**الموضوع الأول: طبيعة المشكلة الاقتصادية .**

إن المشكلة الاقتصادية تشكل جزءا من المشكلة الإنسانية العامة، اذ الاقتصاد يمثل جانبا من شؤون الحياة لا كلها، غير ان تحديد هوية و حقيقة هذه المشكلة لا زالت نقطة اختلاف بين المذاهب المختلفة .

فالرأسمالية تعتبر ان المشكلة الاقتصادية هي نقص الموارد الطبيعية نسبيا، نظرا الى محدودية الطبيعة نفسها و التي لا تفي بالحاجات المادية الحياتية للإنسان، التي تبدو في تزايد مستمر، فتنشأ المشكلة حول كيفية التوفيق بين الإمكانات الطبيعية المحدودة و الحاجات الإنسانية المتزايدة [[1]](#footnote-1).

في حين ان الماركسية تؤمن ان المشكلة الاقتصادية تتمثل بالتناقص المستمر بين الشكل و النظام الذي يتم به الإنتاج في المجتمع و بين نظام التوزيع .

أما الإسلام فهو يكشف عن حقيقة المشكلة بنحو آخر و بخلاف ما تطرحه الرأسمالية و الاشتراكية، فإن المشكلة الاقتصادية تكمن في الإنسان نفسه.[[2]](#footnote-2)

كما تعرف على أنها : '' محدودية الموارد، و كثرة الحاجات التي تفرض على المجتمع الاختيار و وضع الأولويات، و من ثم التضحية فالموارد محدودة عبر الزمن بالمقارنة بين حاجات و رغبات الإنسان المتعددة و المتجددة.[[3]](#footnote-3)

و من هنا فإنه يرى ان موضوع المشكلة الاقتصادية و علاجها هو موضوع الاقتصاد كله، ممثلا في ضرورية كفاية الإنتاج، و تكافؤ التبادل، و سلامة التوزيع و رشادة الاستهلاك.

فقد واجهت المشكلة الاقتصادية المجتمعات منذ نشأتها، لأنها مشكلة إشباع الحاجات و من الطبيعي ان يتناول الإنسان المشكلة بالتفكير و الاهتمام و من ثم فقد كان الفكر الاقتصادي قديما قدم الإنسان ذاته[[4]](#footnote-4)، لأن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة سلوكية بالدرجة الأولى يتسبب فيها الإنسان و ذلك من عدة وجهات:

**أولا :** حين يفرط بالاستهلاك بشكل لا قيود له فيغرق في الترف.

**ثانيا:** حينما يسود الظلم و الطغيان فيحدث نهب الدول .

**ثالثا:** حين يركن الإنسان الى الكسل و الخضوع و ترك العمل.[[5]](#footnote-5)

و يبقى مفهوم المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي مختلفا بينما هناك اتفاق حول وجودها على المستوى الكوني.

**الموضوع الثاني : عناصر المشكلة الاقتصادية**

تتمثل عناصر المشكلة الاقتصادية فيما يلي :

 **أولا :الحاجات الاقتصادية و الإنسانية الأخرى .**

يكون النشاط الإنساني نشاطا اقتصاديا عندما يسعى الى مقاومة الندرة النسبية للموارد[[6]](#footnote-6)، فكل انسان له حاجات او رغبات تتمثل في إحساس أليم يريد إزالته أو إحساس بالراحة يريد زيادته. و هناك وسائل قادرة على إشباع هذه الحاجات بجلب الإحساس بالرضا و الارتياح.

و هذه الحاجات الإنسانية حاجات شخصية، فكل فرد هو الذي يقرر دون تدخل من جانب غيره ما اذا كان لديه حاجة يريد إشباعها و مدى هذه الحاجة .

فالحاجة الاقتصادية تختلف عن الحاجة الشخصية الطبيعية و عن الحاجة الاجتماعية و الأخلاقية، لأن الحاجة الاقتصادية تعبر عن عدد السعرات الحرارية اللازمة للفرد، و الحاجة الاجتماعية[[7]](#footnote-7) التي تأخذ في الحسبان المستوى الحضاري و الأوساط التي ينتمي إليها الفرد .

و الحاجات الإنسانية متعددة بعضها مادي و بعضها غير مادي، بعضها جسدي و الآخر نفسي و هي تتزايد و تتشعب دون توقف لأن طموحات الإنسان ليس لها حد لأنه يكتشف بحد ذاته أهداف جديدة كما ان حياة نظرائه تعطيه دوافع متجددة للانتقال ....

و تقسم الحاجات الاقتصادية الى الحاجات الضرورية و الحاجات الكمالية، فالحاجة الضرورية هي الحاجة التي تتوقف حياة الفرد على إشباعها كالشراب و العلاج و الطعام أما الحاجة الكمالية فهي تلك التي تزيد متعة الحياة و لذتها كالتنويع في الملابس و الاستماع للموسيقى[[8]](#footnote-8).

اما الحاجة الفردية، فهي تلك التي تتصل مباشرة بشخصية الانسان و حياته الخاصة كالحاجة لمأوى، أما الحاجة الجماعية فهي التي تولد و تظهر بوجود الجماعة و حياة الفرد مثل الحاجة للأمن و الدفاع[[9]](#footnote-9) .

و أخيرا، الحاجة المستقبلية هي تلك المتوقع ظهورها مستقبلا كما لو قامت الدولة باستصلاح الأراضي و إقامة السدود و ذلك بغية إشباع حاجة مستقبلية ... أما الحاجة الحالة او الحاضرة فهي تلك الإحساس او الشعور الحال بالألم و عدم الرضا مثل استهلاك المزارع لما ينتجه من غلة ...

**ثانيا :الأموال و الموارد الاقتصادية المحدودة .**

كانت الوسائل التي يملكها الإنسان لإشباع حاجاته محدودة دائما، بمعنى أن الإنسان يعيش في عالم ندرة، فالموارد التي يتصرف فيها إما تكون غير كافية لإشباع كل حاجاته في وقت معين أو موزعة توزيعا مكانيا حيث تتوافر في أماكن معينة و تشح في أماكن أخرى، حتى لو كانت هذه الموارد وفيرة فإن الإنسان يظل محصورا بعامل الوقت[[10]](#footnote-10)، و هو أكثر نعم الله على الإنسان ندرة[[11]](#footnote-11) .

فندرة الوسائل و الاختيار بين الغايات، و التكلفة هي الافكار الرئيسية التي تسمح بفهم جوهر النشاط الاقتصادي او المشكلة الاقتصادية حيث ان حياتنا الاقتصادية تتكون من مجموعة من القرارات المتشابهة التي تهدف الى تحقيق التوازن بين الوسائل و الحاجات و انطلاقا من هذه الوجهة من وجهات النظر نستخدم دخلنا و ندير صفقاتنا و ننظم إنتاجنا و نوزع وقت عملنا و فراغنا بين اليقظة و النوم .

**ثالثا :القوانين الاقتصادية .**

تعبر القوانين الاقتصادية عن جوهر العمليات او الظواهر الاقتصادية الجارية، و هي عمليات تجرى في دائرة علاقات الإنتاج، و لكن الجوهر او الظاهرة ليسا متطابقين و لو كانا كذلك لما كانت هناك حاجة لعلم الاقتصاد، و لكانت تكفي قوة الملاحظة و التجربة و الرصد في الحياة للكشف عن جوهر العمليات او الظواهر الاقتصادية و اكتشاف القوانين بصفة عامة، لا يتطلب الموهبة او القدرة العلمية فحسب و إنما يتطلب قدرا كبيرا من الشجاعة الشخصية[[12]](#footnote-12)، و يصدق هذا القول في حالة قوانين الحياة الاقتصادية ....

و مضمون قانون الاستمرار هو ا ناي رغبة يوالي إشباعها دون توقف، تتناقص حدتها حتى تنتهي بالانعدام ... و مضمون قانون التكرار هو ان الإحساس المريح عندما يتكرر تتناقض درجة حدة الرغبة و مدتها، و يكون ذلك كلما كان التكرار متعاقبا على فترات قصيرة [[13]](#footnote-13).

**رابعا :الإنتاج .**

تقوم عمليات الإنتاج على تجميع العوامل الطبيعية او الأدوات الفنية مع العمل من اجل الحصول على سلع و خدمات تخصص للاستهلاك، فالإنتاج يتضمن عمليات تحويل و عمليات نقل الموارد الاقتصادية .

و الإنتاج يكون إما إنتاج سلع مادية او خدمات غير مادية، و قد استبعد الفكر الاقتصادي في وقت من الأوقات الحصول على خدمات من نطاق الإنتاج. ففي كتاب **'' ثروة الامم ''** وضع آدم سميث بين المهن غير المنتجة الجيش و الحكومة و بعض المهن الأخرى ... و نتيجة لذلك يمكن القول إن كل تصرف يوجد منفعة يعتبر تصرفا منتجا و العمل المنتج قوامه الحصول على تيار من المنافع و عوامل الإنتاج.

و فكرة المنفعة فكرة محايدة في علاقاتها بالأخلاق او الصحة، فأي سلعة او خدمة تعد نافعة طالما ان هناك مستهلكا يرغبها لإشباع حاجة له و لو كان هذا الإشباع متعارضا مع الاعتبارات الصحيحة او الأخلاقية، فالخمور و السجائر تعتبر سلعا نافعة من وجهة نظر مستهلكيها لأنهم يضحون في سبيل الحصول عليها رغم أنها سلع ضارة .

**خامسا: النقود**

تعتبر النقود من المسائل الهامة ذات الصلة بالمشكلة الاقتصادية، و قد ادى استخدام النقود الى تسهيل المبادلات بإحلال التبادل غير المباشر محل التبادل المباشر او المقايضة فالنقود أدت الى زيادة مرونة الصفقات الاقتصادية و لكن النقود ليست سلعة تبادل فقط، و ذلك لما لها من منفعة خاصة تتمثل في كونها هي السيولة في ذاتها، فكل فرد تتكون ثروته في سلع حقيقية عقارية (كالأرض و العمارات) او من صكوك (كأسهم الشركات) عليه ان يحولها إلى ماهو سائل اذا اراد سلعة دون الحاجة لسلعة اخرى .

أما النقود يمكن استخدامها لشراء اي سلعة دون الحاجة لسلعة أخرى او الحاجة لعميلة تحويل .

**سادسا : الاستهلاك**

الاستهلاك هو العملية التي تشبع بها الحاجات الاقتصادية و الذي يأخذ صورة أنها سلعة او خدمة و استفادة ما فيها من منفعة، فالخبز يستهلك بأكله ليخفف إحساسنا بالجوع.

و بالإضافة الى سلع الاستهلاك المعمرة او غير المعمرة و المخصصة للإشباع عن طريق استنفاذ ما فيها من منفعة توجد كسلع المتعة كاللوحات و التحف و هي بطبيعتها سلع دائمة تساهم في إشباع جانب من حاجات الإنسان .

**الموضوع الثالث: حل المشكلة الاقتصادية**

**اولا : حلها وفق النظام الرأسمالي**

يعالج النظام الرأسمالي المشكلة الاقتصادية عن طريق زيادة السلع و الخدمات لأنها عبارة عن صراع بين الحاجات اللانهائية و الموارد المحدودة فمن الطبيعي ان يرتكز علاج المشكلة الاقتصادية على كيفية زيادة السلع و الخدمات و لو فرضنا ان السلع و الخدمات المنتجة في مجتمع ما ممثلة بمنحى إمكانيات الإنتاج فسيكون ذلك بزيادة عناصر الإنتاج او التكنولوجيا[[14]](#footnote-14) .

و ذلك يتم باكتشاف موارد جديدة او بالتطور التكنولوجي و هذا ما يسعى لتحقيقه النظام الرأسمالي لعلاج المشكلة الاقتصادية و يرى الباحثون ان هناك توافق بين الاقتصاد الإسلامي و الوضعي، فزيادة التكنولوجيا تقلل من حدة المشكلة الاقتصادية و ذلك من حيث ضرورة التنمية الاقتصادية لأنها من ضروريات الاستخلاف و إعمار الأرض و كذلك من حيث ضرورة استخدام جميع الموارد و عدم هدرها دون فائدة.

**ثانيا : حلها وفق النظام الاشتراكي**

يقوم النظام الاشتراكي على فلسفة اجتماعية هدفها الأساسي هو المصلحة العامة و ليس المصلحة الخاصة، حيث تسود هذا النظام مجموعة من المبادئ تتماشى مع فلسفته الجماعية الأساسية فعوامل الإنتاج مملوكة بالكامل أو تكاد للدولة، كما ان الملكية الخاصة محصورة في أضيق نطاق. فهي ببساطة تقوم بحل المشكلة الاقتصادية عن طريق ما يعرف باسم جهاز التخطيط الذي يأخذ شكل هيئة او لجنة و يقوم بدارستها و أبحاث مستفيضة مسبقة قبل ان يقدم على اقتراح السياسات التي تصدر بها بعد ذلك قرارات مركزية للتنفيذ[[15]](#footnote-15) .

فجهاز التخطيط هو الذي يحدد نوعيا و كميا تلك السلع كما انه يقوم بتنظيم عملية الإنتاج بتعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة لترجمة رغبات أفراد المجتمع الى سلع و خدمات متاحة و إتاحتها لمختلف استخداماتها البديلة[[16]](#footnote-16) .

كما ان هذا النظام يهدف الى تحقيق مجتمع '' الكفاية و العدل ''. الكفاية بمعنى حسن استغلال الموارد الاقتصادية النادرة المتاحة، و العدل بمعنى عدالة توزيع الدخول و الثروات في المجتمع بين مختلف أفراده.[[17]](#footnote-17)

**المحور الثاني : مفهوم علم الاقتصاد السياسي و موضوعاته .**

دراسة علم الاقتصاد تهدف أساسا لمسايرة و تصدي الإنسان لمعرفة و استنباط أسس او بالأحرى نظم اقتصادية سواء في رفع مستواه المعيشي أو مواجهة الظروف السياسية و الاجتماعية المفروضة في إطار مسايرة العصر من جهة، و من جهة أخرى استنباط او وضع حلول للمشاكل الاقتصادية حديثة الماضي، الحاضر او المستقبل[[18]](#footnote-18) .

إذ تعنى دراستنا التاريخية الاقتصادية بدراسة و تحليل الظواهر الاقتصادية خلال فترات تطور المجتمعات من وجهة نظر تاريخية، و على هذا فكثيرا ما يطلق على علم التاريخ الاقتصادي اصطلاح التطور الاقتصادي او تاريخ الأحداث و الوقائع الاقتصادية .

من خلال الملاحظة، يعتقد ان دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية ليست أكثر من مجرد سرد لأحداث اقتصادية و حقائق علمية متباينة انبثقت خلال تطور المجتمعات الإنسانية بينما او يعتقد آخرون انها عبارة عن دراسة النظم الاقتصادية التي ظهرت في المجتمعات المختلفة النظريات الاقتصادية التي ظهرت في المجتمعات المختلفة النظريات الاقتصادية و عبر الأزمنة المتوالية لبيان الكيفية و الاتجاهات التي اتخذها نشاط الإنسان الاقتصادي في علاجه للمشكلة الاقتصادية من واقع التجارب المختلفة[[19]](#footnote-19). فلدراسة التاريخ الاقتصادي أبعاد و آفاق أكبر من ذلك و هكذا أمكن لدراسة التطور الاقتصادي او تاريخ الوقائع الاقتصادية ان ترصد حركة التغيير التي تمر بها المجتمعات المختلفة من حيث مسيرتها في سبيل التقدم الاقتصادي، اذ انه كلما ظهرت علاقات إنتاج جديدة و تم نضجها في إطار نظام قديم و حيث يبلغ النمو الاقتصادي حده في ظرف زمني معين أوجب عليه مزاحمة النظام القديم لأنه أصبح يعكس حالة اقتصادية تم تخطيها مثلا '' النظام الإقطاعي و النظام الرأسمالي ''

**الموضوع الأول: تعريف علم الاقتصاد .**

اختلف الاقتصاديون بشأن تعريف علم الاقتصاد تعريفا اصطلاحيا يحدد نطاقه تحديدا جامعا للموضوعات التي يهتم بمعالجتها مانعا لما لا يدخل في دائرة اهتماماته . و لقد ترتب على هذا الاختلاف ان تعددت التعريفات المعطاة في هذا الشأن، الأمر الذي يصعب معه تقديم بيان حصري لها. و اذا كان تعريف العلم يأتي لاحقا عليه و لا يسبقه فإن الخلاف بين الاقتصاديين على التعريف ليس خلافا لفظيا او على التغيير، بقدر ما هو خلاف على المفهوم المبدئي لموضوع علم الاقتصاد[[20]](#footnote-20) .

**تعريف بعض المصطلحات الاقتصادية:** كثير من الكلمات التي يرد ذكرها في مجال الدراسات الاقتصادية و كبداية لدراستها في الاقتصاد سنقوم بتفسير مبسط لبعض و ليس كل الكلمات على ان نتبادلها بالشرح في مواضعها فيما بعد :

* **الطلب Demande :** الطلب في المعنى العادي يعني مجرد الحاجة أيا كانت هذه الحاجة حتى لو كانت مجرد سؤال أما في الاقتصاد فمعنى الطلب حاجة أو الرغبة المسندة إلى قوة شرائية.
* **المنفعة Utility :** هي قوة اي شيء في إشباع حاجة ما، بصرف النظر عن طبيعة الرغبة المشبعة و الأشياء النافعة تنقسم الى قسمين :
* **السلع :** و هي الأشياء النافعة التي تأخذ شكلا ماديا ملموسا .
* **الخدمات :** و هي الأشياء النافعة و التي لا تأخذ شكلا ماديا لخدمات النقل و الطلب و التعليم و تعتبر غير اقتصادية او حرة اذا كان يمكن الحصول عليها يكون مقابل ثمن. و تعتبر غير اقتصادية او حرة اذا كان يمكن الحصول عليها بدون مقابل .
* **الندرة Scarcity :** المقصود بالندرة في المعنى الاقتصادي الندرة السلبية و ليس الندرة المطلقة و طالما إن الموارد محدودة فهي نادرة، و إن كان من المحتمل أن يكون لبعضها ندرة أكثر من الأخرى .
* **الثروة Wealth :** الثروة هي المخزون من الموارد الاقتصادية، و لكن قد يدخل الرجل العادي النقود و الأسهم القديمة في عداد الثروة و هذا غير صحيح في المعنى الاقتصادي، فالنقود ليست ثروة في حد ذاتها، و إنما هي وسيلة لامتلاك الثروة و كذلك شراء الأسهم القديمة لا يعتبر إضافة للثروة و إنما هو مجرد نقل ملكية ثروة قائمة .

**الموضوع الثاني : موضوعات الاقتصاد السياسي .**

**أولا: تعريف الاقتصاد باعتباره علم الثروة** :

 يختلف الاقتصاديون بشأن تعريف الاقتصاد السياسي تعريفا اصطلاحيا ، فهناك من يحدد موضوع الاقتصاد بالبحث في الثروة وهذا الاتجاه هو الاتجاه القوي في الاقتصاد و على الأخص "آدم سميث" في كتابه الشهير "ثروة الأمم" ليس فقط بما يدل على ذلك ،فالموضوع الأساسي للاقتصاد في كل دولة هو في زيادة ثروتها و قوتها[[21]](#footnote-21). و من بعده نجد الانجليزي "ألفرد مارشال" يعرف الاقتصاد باعتباره دراسة لأحوال البشر فيما يتعلق بالشؤون العادية لحياتهم ، و علم الاقتصاد في مفهومه هو دراسة للثروة من ناحية ، كما أنه يكون جزءا من دراسة الانسان من ناحية أخرى[[22]](#footnote-22).

أما الفرنسي "جون باتيست ساي" نظر في الاقتصاد على أنه مجرد معرفة بالقوانين المتعلقة بانتاج الثروة و توزيعها و استهلاكها .

**ثانيا: تعريف الاقتصاد باعتباره علم المبادلة .**

من أبرز الاقتصاديين الذين يحددون موضوع الاقتصاد السياسي" بالنظر الى الوسيلة و هو التبادل هو "جيتون بيرو" فنجده يعرف الاقتصاد السياسي على أنه دراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عن ما هو بحوزته ليحصل بالمقابل و من فرد آخر على ما يحتاجه و أن عملية التبادل هي التي تسمح بقيام صلة بين انتاج الأموال و السلع و اشباع الحاجات[[23]](#footnote-23) .

**ثالثا : تعريف الاقتصاد باعتباره علم الاختيار .**

من أهم الاقتصاديين الذين أولوا اهتمام كبير بفكرة الاختيار في تحديد موضوع الاقتصاد السياسي هو الانجليزي " ليونيل روبنز " اذ يحدد منشأ هذه الفكرة بالنظر الى الغايات و الوسائل معا ، ومنه فهو يحصر موضوع الاقتصاد في درجة نشاط الأفراد الناتج عن ندرة الوسائل التي تضعها الطبيعة تحت تصرفهم لتحقيق الغايات التي يسعون اليها[[24]](#footnote-24).

**رابعا :تعريف الاقتصاد باعتباره علم ادارة الموارد النادرة .**

يعتبر الاقتصاد السياسي علما اجتماعيا يهتم بإدارة الموارد النادرة [[25]](#footnote-25)هذا الاتجاه يصدر متأثر بتعريف الاقتصادي الفرنسي "ريمون بار" اذ يعرف الاقتصاد بأنه " علم ادارة الموارد النادرة في المجتمع البشري و دراسة طرق التكييف التي يجب على البشر اتباعها كي يعادلوا بين حاجاتهم غير المحدودة و بين وسائل تحقيق هذه الحاجات المحددة و النادرة "[[26]](#footnote-26).

**خامسا: تعريف الاقتصاد باعتباره العلم الذي يدرس ظواهر الانتاج و التوزيع .**

يتحدد موضوع الاقتصاد السياسي وفق تعريف البولندي " أوسكار لانج " فهو يعرفه بأنه " العلم الذي يعنى بقوانين الانتاج و الاستهلاك الاجتماعية فيعالج من ناحية القوانين التي تحكم انتاج السلع و توزيعها على المستهلكين ، أي على الذين يستخدمون السلع لإشباع حاجاتهم الفردية و الجماعية ، فهو يصل الى التقرير بأن الاقتصاد السياسي هو علم قوانين النشاط الاقتصادي الاجتماعية "[[27]](#footnote-27).

**الموضوع الثالث :الاقتصاد السياسي و علاقاته بباقي العلوم الأخرى**

1. **علم الاقتصاد و علم السياسية :**

ينصب موضوع السياسية كعلم على دراسة الحكم و السلطة ، و تنظيم العلاقة بين أفراد المجتمع و بعضهم البعض و بينهم و بين الحكومة و بين المجتمع و المجتمعات الأخرى ، و بالتالي فهو يتناول دراسة أشكال و هياكل المؤسسات و التنظيمات العامة و الخاصة و دور كل منها في منظومة الحكم داخل المجتمع بمستوياته المختلفة بدءا من القواعد الشعبية وصولا الى قمة السلطة[[28]](#footnote-28).

فاذا ما تيقنا من الطبيعة الاجتماعية للظواهر الاقتصادية من انتاج و توزيع و استهلاك و ادخار و استثمار الى غير ذلك ، لأدركنا مدى أهمية أن يأتي التنظيم على مستوى المجتمع بمختلف طبقاته و فئاته معبرا عن رغبة الغالبية من أفراده ، و قادرا على تحقيق مصالحهم[[29]](#footnote-29).

من هنا لا يمكن للاقتصاد الا ان يكون سياسيا فكل القرارات الاقتصادية التي تؤثر على مصالح افراد المجتمع في انتاجهم و استهلاكهم و ادخارهم و اشباع حاجاتهم اليومية و نصيب كل منهم في توزيع الدخل القومي ، انما تصدر عن مؤسسات سياسية من المفروض أنها نابعة منهم و تعمل بكفاءة لصالحهم.

1. **علاقة الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع :**

يعتبر الانتاج و التوزيع في مقدمة اهتمامات علم الاقتصاد لذلك يصب اهتمامه على علاقات و متغيرات اقتصادية .كالعلاقة بين العرض و الطلب و ارتفاع الأسعار ، ولكن بالرغم من تضيق مجال علم الاقتصاد الا أن ذلك أعطاه قدرة على معالجة ظواهره بطريقة منظمة و حدد مصطلحاته و مبادئه ،قدرة الاقتصاد السياسي ساهم في تحويل النظرية الاقتصادية الى التطبيق العملي هذا ما جعله مساهما أساسيا في رسم السياسة العامة، و التشابه بين العلميين الاقتصاد و الاجتماع نجده في طابع التفكير ، فالاقتصادي كالاجتماعي يهتم بالعلاقات بين الأجزاء و السيطرة و التبادل و المتغيرات و يستعين بالطرق الرياضية في تحليل بيانته[[30]](#footnote-30).

1. **علاقة الاقتصاد السياسي وعلم القانون :**

تقوم في المجتمعات الانسانية في وقتنا مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم علاقات الأفراد بعضهم ببعض ، و يعتبر القانون الاطار الذي يتم داخل النشاط الاقتصادي للمجتمع ، فعملية بيع و شراء سلعة معينة لها مضمونها الاقتصادي الذي يتمثل في الكمية المتعامل بها و نوع السلعة و الثمن الخاص بها [[31]](#footnote-31)، كما أن لها في نفس الوقت اطارها القانوني المتعلق بمدى شرعيتها، و بتنظيم حقوق أطراف المتعاقدين .

1. **الاقتصاد السياسي و علم التاريخ :**

يعتبر التاريخ موضوعا معينا للمسائل الاقتصادية التي لها علاقة بالإنسان كائن اجتماعي ، ودراسة تطور ما يحتويه من أفكار و أحداث و مواقف و يعد وسيلة هامة يستعين بها الاقتصادي في دعم الدراسات التي يقوم بها [[32]](#footnote-32)،كما أنه يدعم مكانة الاقتصاد السياسي في المجتمع من خلال الحرص على ربطه بالزمان و التاريخ.

1. **علاقة الاقتصاد السياسي بعلم النفس :**

طالما أن علم الاقتصاد يهتم بسلوك الانسان و كيفية اشباع رغباته ، فان علم النفس عن طريق وسائله يساعد الاقتصادي في التعرف على الخصائص النفسية و التصرفات الشخصية للأفراد داخل المجتمع ، فالمواقف الايجابية و السلبية للإنسان تجاه القرارات الاقتصادية التي تتخذها الدولة لها دور كبير على النشاط الاقتصادي.

1. **الاقتصاد السياسي و الجغرافيا :**

الجغرافيا هي دراسة العالم كوسط يعيش فيه الانسان ، أي كبيئة طبيعية للجنس البشري، أما الجغرافيا البشرية فيتعلق موضوعها بالعلاقة بين سلوك الجماعات البشرية و الوسط الطبيعي و المناخي ،و يتمثل موضوع الدراسة في الجغرافيا في العلاقات المتبادلة بين الجماعات البشرية و البيئة [[33]](#footnote-33). و يلتقي الفرعين الاقتصاد السياسي و الجغرافيا في نقطة و هي تلك التي تتعلق بتوطن النشاط الاقتصادي ، فعلم الجغرافيا يزودنا بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي.

1. **علم الاقتصاد و الرياضيات و الاحصاء** :

يعتمد الاقتصادي في أحيانا كثيرة على أساليب رياضية في البراهين و التحليل، فمثلا عند حساب تكاليف المشاريع أو الدخل أو الربح فانه يستخدم بعض المعادلات الرياضية لإثبات ذلك . و مع تزايد استخدام الأساليب الرياضية في الاقتصاد ظهر الاقتصاد الرياضي و الاقتصاد القياسي اي يجمع كلا من الرياضيات و الاحصاء . فالإحصاء هو العلم الذي يبحث في أساليب جمع البيانات و تحليلها و تحويلها الى نوع من المعرفة و اتخاد القرارات ، فمن هنا يظهر الربط حيث أن دراسة الظواهر و المشاكل الاقتصادية يحتاج في الكثير من الأحيان الى بيانات احصائية و تحليل هذه البيانات لاستخلاص النتائج منها[[34]](#footnote-34).

1. جلال أحمد أمين ، مبادئ التحليل الاقتصادي. القاهرة :مكتبة وهبة ،1968 ،ص16. [↑](#footnote-ref-1)
2. هايل عبد المولى طشطوش ، المشكلة الاقتصادية بين التوصيف و الحل، من منظور اقتصادي اسلامي. بحث مقدم لمنتدى الاقتصاد الاسلامي، دبي، 2015، ص6 . [↑](#footnote-ref-2)
3. المشكلة الاقتصادية بين التوصيف و الحل، المرجع نفسه، ص8 . [↑](#footnote-ref-3)
4. حازم الببلاوي ، دليل الرجل العادي الى الفكر الاقتصادي، ، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1995،ص11. [↑](#footnote-ref-4)
5. المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الاسلامي و الوضعي، ص62. [↑](#footnote-ref-5)
6. عادل أحمد حشيش ،أصول الاقتصاد السياسي. الاسكندرية :دار الجامعة الجديدة للنشر ،2003،ص40. [↑](#footnote-ref-6)
7. عادل أحمد حشيش و آخرون ، أساسيات الاقتصاد السياسي .بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية ،2003،ص69. [↑](#footnote-ref-7)
8. حازم الببلاوي ،أصول الاقتصاد السياسي. مصر :الاسكندرية :دار المعارف ،ط1 ،1996،ص3. [↑](#footnote-ref-8)
9. حازم الببلاوي ،النظام الاقتصادي الدولي الجديد. الكويت :عالم المعرفة ،2000،ص78. [↑](#footnote-ref-9)
10. رفعت محجوب ، الاقتصاد السياسي . ج2 ، القاهرة : دار النهضة العربية ،1981،ص-ص ،75-80. [↑](#footnote-ref-10)
11. بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث .الجزائر :دار العلوم للنشرو التوزيع ،2003،ص10. [↑](#footnote-ref-11)
12. عبد النعيم محمد مبارك ،مبادئ الاقتصاد السياسي .ط1 ، مصر : الدار الجامعية ،1997،ص19. [↑](#footnote-ref-12)
13. رفيقة حروش ، الاقتصاد السياسي ،الجزائر :المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،ط2،2015،ص259. [↑](#footnote-ref-13)
14. صديقي شفيقة ، محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية. جامعة الجزائر3:علية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،قسو العلوم الاقتصادية ،2016/2017،ص29. [↑](#footnote-ref-14)
15. عادل أحمد حشيش ، أصول الاقتصاد السياسي ، مرجع سبق ذكره ، ص96. [↑](#footnote-ref-15)
16. أحمد جامع، الاقتصاد الاشتراكي . (دراسة نظرية تحليلية) .القاهرة :دار النهضة العربية ،1969،ص192. [↑](#footnote-ref-16)
17. محمد دويدار، مدخل الاقتصاد السياسي، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية،2009، ص72. [↑](#footnote-ref-17)
18. اسماعيل أحمد الشناوي ،أسامة أحمد الفيل ،النظرية الاقتصادية الجزئية. جامعة الاسكندرية ،ص7. [↑](#footnote-ref-18)
19. السيد محمد السريتي ، علي عبد الوهاب نجا ، النظرية الاقتصادية الكلية،ص6. [↑](#footnote-ref-19)
20. غزلان سعيد ،محاضرات في الاقتصاد الجزئي .جامعة الجزائر 3،كلية العلوم الاقتصادية و التجاري وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،2017/2018،ص2. [↑](#footnote-ref-20)
21. روبرت غيلبين ،الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث ،،ص52،2004. [↑](#footnote-ref-21)
22. آدم سميت ، ثورة الامم ترجمة حسني زينة ،بغداد : معهد الدراسات الاستراتيجية،ط1، 2008،ص5. [↑](#footnote-ref-22)
23. الحامض الخالد ،الاقتصاد السياسي (أسس و مبادئ).سوريا :منشورات جامعة حلب ،2006 ،ص33. [↑](#footnote-ref-23)
24. Robbins Lionel, An Essay on the Nature and significance of economic Science .Ed. Macmillan and Co. limited London 1946 ,p75 [↑](#footnote-ref-24)
25. عبد اللطيف بن اشنهو ، مدخل الى الاقتصاد السياسي. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،ط6،2007،ص21. [↑](#footnote-ref-25)
26. Raymond Barre Economie politique .tom 2,ED :P.U.F ,Paris ,196,p-p,1-22.3 [↑](#footnote-ref-26)
27. Lang Oskar ,Essays on Economic planning. Asia publishing house ,Bombay ,1960,p34. [↑](#footnote-ref-27)
28. عبد الله ساقور ،الاقتصاد السياسي .الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع،2004،ص34. [↑](#footnote-ref-28)
29. مرجع نفسه ،ص33. [↑](#footnote-ref-29)
30. محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي .بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية ،2009،ص59. [↑](#footnote-ref-30)
31. عبد الله ساقور ،مرجع سبق ذكره ،ص36 [↑](#footnote-ref-31)
32. عادل أحمد حشيش و آخرون ، أساسيات الاقتصاد السياسي،ص-ص،43-45. [↑](#footnote-ref-32)
33. محمد دويدار ،مرجع سبق ذكره ،ص63. [↑](#footnote-ref-33)
34. عبد اللطيف بن اشنهو ، مدخل الى الاقتصاد السياسي،ص28. [↑](#footnote-ref-34)